



Distr.
GENERAL

A/36/406

9 September 1981

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH



الإمتم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون
البند ٥٢ من جدول الأعمال المؤقت*

مؤتمر الأمم المتحدة لخطر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الشر أو عشوائية الأثر

تقرير الأمين العام

- ١ - كان ما قامت به الجمعية العامة في قرارها ١٥٣/٣٥ المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، أنها رحبت بالنجاح الذي تكلل به المؤتمر، الذي أسفر عن اعتياده، في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠، للصكوك التالية:
 - (أ) اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر؛
 - (ب) بروتوكول بشأن الشظايا التي لا يمكن الكشف عنها (البروتوكول الأول)؛
 - (ج) بروتوكول بشأن حظر أو تقييد استعمال الألغام والأشراك والنبائط الأخرى (البروتوكول الثاني)؛
 - (د) بروتوكول بشأن حظر أو تقييد استعمال الأسلحة المحرقة (البروتوكول الثالث)؛وأحاطت علماً بالمادة ٣ من الاتفاقية التي تنص على أن يفتح باب التوقيع على الاتفاقية في ١ نيسان/أبريل ١٩٨١؛ وزدّت لجميع الدول الاتفاقية والبروتوكولات الثلاثة المرفقة بها، بغية تحقيق أوسع انضمام ممكن إلى هذه الصكوك؛ ورجت من الأمين العام، بوصفه وديع الاتفاقية والبروتوكولات المرفقة بها، أن يعلم الجمعية العامة، من وقت إلى آخر، بحالة الانضمام إلى الاتفاقية والبروتوكولات الثلاثة المرفقة بها.
- ٢ - وقد قام الأمين العام، بوصفه وديع الاتفاقية والبروتوكولات المرفقة بها، بفتح باب التوقيع على الاتفاقية في نيويورك في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٨١، طبقاً للمادة ٣.

٣ - وقد وقّعت خمس وثلاثون دولة على الاتفاقية في التاريخ المذكور ووقّعتها ٦ دول في وقت لاحق .

٤ - تنص المادة ٥ (الفقرة ١) من الاتفاقية على أن يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية بعد تاريخ ايداع الوثيقة العشرين من وثائق التصديق أو القبول أو الاقرار أو الانضمام ، بستة أشهر . ومقتضى المادة ٥ (الفقرة ٣) ، فإن نفاذ كل من البروتوكولات العرفية بهذه الاتفاقية سيبدأ بعد التاريخ الذي تكون فيه عشرون دولة قد أشعرت بموافقتها على أن تكون ملزمة به ، بستة أشهر . ويكسبون الاعراب عن الموافقة على الالتزام بأي بروتوكول من البروتوكولات اختياريًا لكل دولة ، شريطة أن تعمد تلك الدولة ، لدى ايداعها وثيقة تصديقها على هذه الاتفاقية أو قبولها أو اقرارها لها أو انضمامها إليها ، الى اشعار الوديع بموافقتها على أن تكون ملزمة بأي اثنين أو أكثر من البروتوكولات .

٥ - وترد في مرفق هذا التقرير قائمة بالدول الموقعة على الاتفاقية حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٨١ ، والتصريحات والتحفظات المدلى بها .

مرفق

ألف - قائمة بأسماء الدول الموقعة على الاتفاقية
حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٨١

التاريخ

١٠ نيسان / أبريل ١٩٨١	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
١٠ نيسان / أبريل ١٩٨١	اسبانيا
١٠ نيسان / أبريل ١٩٨١	افغانستان
١٠ نيسان / أبريل ١٩٨١	المانيا (جمهورية - الاتحادية)
١٠ نيسان / أبريل ١٩٨١	ايوندا
١٠ نيسان / أبريل ١٩٨١	ايسلندا
١٠ نيسان / أبريل ١٩٨١	ايطاليا
١٠ نيسان / أبريل ١٩٨١	البرتغال
١٠ نيسان / أبريل ١٩٨١	بلجيكا
١٠ نيسان / أبريل ١٩٨١	بلقاريا
١٠ نيسان / أبريل ١٩٨١	بولندا
١٠ نيسان / أبريل ١٩٨١	تشيكوسلوفاكيا
١٠ نيسان / أبريل ١٩٨١	جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية
١٠ نيسان / أبريل ١٩٨١	جمهورية بيلاروسيا الاشتراكية السوفياتية
١٠ نيسان / أبريل ١٩٨١	الجمهورية الديمقراطية الألمانية
١٠ نيسان / أبريل ١٩٨١	الدامرك
١٠ نيسان / أبريل ١٩٨١	السودان
١٠ نيسان / أبريل ١٩٨١	السويد
١٨ حزيران / يونيه ١٩٨١	سويسرا
١ أيار / مايو ١٩٨١	سيراليون
١٠ نيسان / أبريل ١٩٨١	فرنسا

١٥ أيار/مايو ١٩٨١	الفلبين
١٠ نيسان/ابريل ١٩٨١	فلندا
١٠ نيسان/ابريل ١٩٨١	فيت نام
١٠ نيسان/ابريل ١٩٨١	كندا
١٠ نيسان/ابريل ١٩٨١	كويسا
١٠ نيسان/ابريل ١٩٨١	لكسمبرغ
١٠ نيسان/ابريل ١٩٨١	مصر
١٠ نيسان/ابريل ١٩٨١	المغرب
١٠ نيسان/ابريل ١٩٨١	المكسيك
١٠ نيسان/ابريل ١٩٨١	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
١٠ نيسان/ابريل ١٩٨١	منغوليا
١٠ نيسان/ابريل ١٩٨١	النرويج
١٠ نيسان/ابريل ١٩٨١	النمسا
٢٠ أيار/مايو ١٩٨١	نيكاراغوا
١٠ نيسان/ابريل ١٩٨١	نيوزيلندا
١٥ أيار/مايو ١٩٨١	الهند
١٠ نيسان/ابريل ١٩٨١	هنغاريا
١٠ نيسان/ابريل ١٩٨١	هولندا
٥ أيار/مايو ١٩٨١	يوغوسلافيا
١٠ نيسان/ابريل ١٩٨١	اليونان

ب* — التصريحات والتحفظات

فرنسا

[الاصل : بالفرنسية]

ان الحكومة الفرنسية ، بعد أن وقعت اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر ، وكما سبق لها ان اتهمت لها الفرصة لكي تعلن :
— عن طريق ممثلها لدى مؤتمر الامم المتحدة لحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر ، المطوق في جنيف ، وخلال مناقشة الاقتراح المتعلق بترتيبات التحقق الذي قدمه وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية والذي أصبحت الحكومة الفرنسية من مقدميه ، وفي الجلسة النهائية المعقودة في ١٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٠ ؛

— وفي ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ ، عن طريق ممثل هولندا ، الذي تشكل نيابة عن الدول التسع الاعضاء في الاتحاد الأوروبي في اللجنة الأولى في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ؛

تأسف لأنه لم يمكن حتى الآن للدول التي شاركت في المفاوضات المتعلقة بالاتفاقية ان تتوصل الى اتفاق بشأن الاحكام المتصلة بالتبث من الوقائع التي يمكن ان تزعم والتي يمكن ان تشكل انتهاكا للمتعهدات الموقع عليها .

ولذلك فان الحكومة الفرنسية تحتفظ بحقها في أن تقدم ، ربما بالاشتراك مع دول أخرى ، اقتراحات ترمي الى سد تلك الفجوة في أول مؤتمر يعقد بمقتضى المادة ٨ من الاتفاقية ، وأن تستخدم ، حسب الاقتضاء ، اجراءات تمكن من اطلاع المجتمع الدولي على الحقائق والمعلومات التي يمكن ان لها تثبتت منها ، أن تشكل انتهاكات لأحكام الاتفاقية والبروتوكولات المرفقة بها .

بيان تفسيري

لن يكون لتطبيق هذه الاتفاقية أثر على المركز القانوني لأطراف نزاع ما .

تحفظ

ان فرنسا ، التي ليست ملزمة بالبروتوكول الاضافي الأول المؤرخ في ١٠ حزيران / يونيو ١٩٧٧ لاتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩ :

ترى أن الفقرة الرابعة من ديباجة اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر ، التي تورد نص أحكام الفقرة ٣ ، المادة ٣٥ ، — من البروتوكول الاضافي الأول ، تنطبق فقط على الدول الأطراف في البروتوكول :

وتعلن ، فيما يتعلق بنطاق التطبيق المحدد في المادة ١ من اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة ، أنها سوف تطبق أحكام هذه الاتفاقية وبروتوكولاتها الثلاثة على جميع النزاعات المسلحة المشار إليها في المادتين ٢ و ٣ المشتركتين بين جميع اتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ؛

وتعلن ، فيما يتعلق باتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، أن إعلان القبول والتطبيق المنصوص عليه في المادة ٧ ، الفقرة ٤ (ب) من اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة ، لن تكون له آثار غير تلك المنصوص عليها في المادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف ، بقدر ما تكون هذه المادة واجبة التطبيق .

إيطاليا

[الأصل : بالفرنسية]

في ١٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٠ ، وفي جنيف ، أكد ممثل إيطاليا في مؤتمر الأمم المتحدة الذي اعتمد نصوص اتفاقية وبروتوكولات حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر ، الذي تكلم في اللجنة الختامية للمؤتمر ، على أنه يحتمل أن يكون هذا الأخير ، في محاولة للتوصل إلى حل وسط بين ما هو مستصوب وما هو ممكن ، قد حقق أقصى النتائج الممكنة في الظروف التي كانت سائدة في ذلك الوقت .

إلا أنه لاحظ في بيانه أن أحد الأهداف التي لم يتم تحقيقها في المؤتمر ، مع أسف حكومته الشديد ، كان الاندراج في نص الاتفاقية ، وفقا للاقتراح الذي أعدته جمهورية ألمانيا الاتحادية ، لمادة بشأن المشاورات استشارية من الخبراء مختصة بالتحقق من الوقائع التي يمكن أن تترتب عنها آثار خطيرة أو مدمرة على السكان .

وأعرب ممثل إيطاليا ، في المناسبة نفسها ، عن أمله في أن يُعاد النظر في هذا الاقتراح ، الذي يهدف إلى تعزيز صداقة وفعالية الاتفاقية ، في أقرب فرصة ممكنة في إطار آليات تعديس الاتفاقية المنصوص عليها في هذا الصك على نحو صريح .

وفي وقت لاحق ، وعن طريق ممثل هولندا الذي تكلم نيابة عن الدول التسع الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ ، عندما اعتمدت مشروع القرار A/C.1/31/L.15 (الذي اعتمد فيما بعد بوصفه قرار الجمعية العامة ١٥٣/٣٥) ، أعربت إيطاليا مرة أخرى عن أسفها لأن الدول التي شاركت في اعداد نصوص الاتفاقية وبروتوكولاتها لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن الأحكام التي من شأنها أن تضمن احترام الالتزامات المترتبة على هذه النصوص .

وينفس الروح ، فان ايطاليا التي وقّعت إتوها على الاتفاقية وفقا للرفبات التي أعربت عنها الجمعية العامة في قرارها ١٥٣/٣٥ ، تود أن تؤكد رسميا أنها عازمة على الاضطلاع بجهود نشطة لكي تضمن القيام مرة أخرى ، في أقرب فرصة ممكنة وفي كل المحافل المختصة ، ببحث مشكلة انشاء آلية من شأنها أن تمكن من سدّ فجوة في الاتفاقية ما يضمن تحقيقها لأقصى فعالية وأقصى صداقية ازاء المجتمع الدولي .

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وأيرلندا الشمالية

[الأصل : بالانكليزية]

ان حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ستقوم بمزيد من النظر فسي بعض أحكام الاتفاقية ، خصوصا فيما يتعلق بأحكام البروتوكول الاضافي الأول لاتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، وقد ترفب في تقديم تصريحات رسمية بشأن هذه الأحكام وقت التصديق .
